

التاريخ : 2014/2/18م

الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين  
تقرير مجلس الإدارة عن حوكمة الشركة

مقدمة : -

ضمن إطار تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات طبقاً للمعايير الدولية الخاصة بالحوكمة السليمة ، وحرصاً من مجلس إدارة الشركة على ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة وعلى تعزيز ثقة المستثمرين بالشركة عن طريق المزيد من الشفافية والإفصاح و الحفاظ على حقوق المساهمين وخصوصاً الصغار منهم ، عمل مجلس الإدارة على تحقيق أعلى مستويات الحوكمة ضمن حدود قانون الشركات التجارية القطري وأنظمة هيئة قطر للأسواق المالية من خلال الاهتمام بالأدوات الرقابية الداخلية والخارجية وتطبيق إجراءات الحوكمة الفعالة بالشركة. كما ستعمل الشركة على تطبيق قواعد الحوكمة طبقاً للقوانين الجديدة الصادرة بشأن هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي الذي أصبح جهة الاشراف على شركات التأمين بموجب القانون رقم ( 13 ) لعام 2012 م .

لقد قامت الشركة بإعداد نظام الحوكمة بالشركة والذي يتضمن السياسات والإجراءات لضمان تطبيق ممارسات الحوكمة الفعالة حسب توجيهات مجلس الإدارة وأحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق التي تخضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية وقانون مصرف قطر المركزي ، ويوفر نظام الحوكمة الذي تم اعتماده من قبل المجلس الضمان لتطبيق القواعد والإجراءات المطلوبة للحوكمة السليمة بالشركة.

وتضطلع الإدارة التنفيذية ممثلة بالرئيس التنفيذي للمجموعة بمساعدة مجلس الإدارة في تطبيق مبادئ وأحكام الحوكمة الرشيدة وعلى تطوير وتحديث إجراءات الحوكمة بالشركة بما يراعي متغيرات العمل وأحكام نظام حوكمة الشركات وأفضل معايير الحوكمة المهنية . وقد قامت لجنة إدارية تضم مسئول الإمتثال ، تم تشكيلها من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة حسب توجيهات المجلس وتضم كبار المسؤولين التنفيذيين بالشركة بمراجعة متطلبات الحوكمة بالشركة وأحكام نظام حوكمة الشركات عند إعداد تقرير الحوكمة لضمان الامتثال

مع هذه المتطلبات . و تجدر الإشارة بأن الشركة قد خصصت ضمن هيكلها التنظيمي إدارة متكاملة للإضطلاع بمهام مراقبة الحوكمة بالشركة .

يهدف هذا التقرير الى تقديم عرض شامل عن ممارسات الشركة للحوكمة والإدارة الرشيدة وعن مدى تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات .

الشركة : -

الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين هي شركة مساهمة عامة ، تأسست سنة 1979م بموجب أحكام قانون تنظيم الشركات المساهمة لعام 1961م المعدل بقانون الشركات التجارية رقم (5) لسنة 2002م لممارسة أعمال التأمين وإعادة التأمين بكافة أنواعه واستثمار رؤوس الأموال والممتلكات . يبلغ رأسمال الشركة (501ر270ر000)ريال قطري ، مدفوع بالكامل . و تمارس الشركة الأنشطة التجارية التالية :

- 1- التأمين بكافة أنواعه ما عدا التأمين على الحياة ( الحريق ، الحوادث العامة ، البحري والجوي ، السيارات ، الطبي ) .
- 2- الاستثمار في الأوراق المالية .
- 3- الاستثمار في شركات زميلة وتابعة .
- 4- الاستثمار العقاري .

#### مجلس الإدارة :-

إن مجلس الإدارة هو المسئول مسئولية جماعية عن إدارة الشركة وأدائها ويتحمل مسؤولية وضع الاستراتيجية العامة للشركة والسياسات والإجراءات اللازمة لتطبيق استراتيجية العمل وتحقيق التوجيه والإشراف الإداري المطلوب والمراقبة الفعالة للشركة .

يقوم مجلس الإدارة بإدارة شؤون الشركة ووضع الخطط المستقبلية والأهداف الاستراتيجية للشركة والموافقة عليها واعتمادها ، كما يقوم بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين وتحديد مكافاتهم وإقالتهم ومراجعة أدائهم ومراجعة أداء الشركة بشكل عام بناءً على توصية من لجنة الترشيحات و المكافآت .

كما يعتبر المجلس صاحب المسؤولية العامة عن تقيد الشركة بالقوانين ذات الصلة وبعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وعن حماية الشركة من الأعمال والممارسات غير القانونية وعن التزام الشركة بأحكام نظام حوكمة الشركات ومراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة التي يعتمدها بشكل منتظم .

يُباشر مجلس الإدارة مسؤولياته ومهامه وفقاً لميثاق مجلس الإدارة الذي تم اعتماده من قبل المجلس ، والذي يحدد مهام المجلس وواجباته ومسؤولياته وواجبات أعضاء المجلس ، وتشكيل المجلس ولجانه ، وآلية التصويت واتخاذ القرارات وذلك حسب متطلبات النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية وقانون مصرف قطر المركزي ، و يتم توفير ميثاق المجلس للجمهور من خلال الموقع الإلكتروني للشركة .

#### مهام المجلس وواجباته الأخرى :

- 1- يعمل مجلس الإدارة علي اتاحة إمكانية الوصول وبشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة الي أعضاء مجلس الإدارة . وتقوم الإدارة التنفيذية للشركة بتزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة.

- 2- يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالعمل علي ضمان حضور أعضاء لجان التعيينات والمكافآت والتدقيق والمدققين الداخليين وممثلين عن المدققين الخارجيين، الجمعية العامة.
- 3- يقوم المجلس بوضع برنامج تدريب لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين حديثاً لضمان تمتع أعضاء المجلس عند انتخابهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة وعملياتها، وإدراكهم لمسؤولياتهم تمام الإدراك .
- 4- أعضاء مجلس الإدارة مسئولون عن الإدراك الجيد لدورهم وواجباتهم ويقومون بتثقيف أنفسهم في المسائل الماليّة والتجارية والصناعية وفي عمليات الشركة و عملها. ولهذه الغاية، يعتمد المجلس علي إتباع دورات تدريبية مناسبة ورسمية تهدف إلى تعزيز مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعرفتهم .
- 5- على مجلس الإدارة أن يبقي أعضاؤه على الدوام مطلعين على التطورات في مجال الحوكمة وأفضل الممارسات في هذا الخصوص، ويجوز للمجلس تفويض ذلك إلى لجنة التدقيق أو لجنة الحوكمة أو أي جهة أخرى يراها مناسبة.
- 6- يتضمّن نظام الشركة الأساسي إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حالة تغيبهم عن اجتماعات المجلس.

يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قِبَل المساهمين في الشركة بما يتوافق مع أحكام النظام الأساسي لها وقانون الشركات التجارية القطري . وقد تمّ انتخاب المجلس الحالي من قِبَل المساهمين ولمدة ثلاث سنوات بموجب اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 2011/3/8 م .

#### أعضاء مجلس الإدارة :-

- 1- الشيخ / ناصر بن علي بن سعود آل ثاني رئيس المجلس
- 2- الشيخ / محمد بن علي بن سعود آل ثاني نائب رئيس المجلس
- 3- الشيخ / جاسم بن خليفة آل ثاني عضو المجلس
- 4- السيد / محمد بن حمد المانع عضو المجلس
- 5- السيد / حمد بن محمد المانع عضو المجلس
- 6- السيد / راشد بن فيصل النعيمي ممثلاً عن مؤسسة الفيصل للتجارة والمقاولات
- 7- السيد / خليفة بن علي سعد الكعبي ممثلاً عن شركة علي بن سعد الكعبي
- 8- السيد / جمال أبو نحل ممثلاً عن شركة الصاري التجارية

ولقد تمّ تعيين السيد / حسن طه ( المستشار القانوني للشركة ) أمين سر للمجلس ، ليعمل تحت إشراف الرئيس على توزيع الوثائق والمعلومات بشكل منظم وفي الوقت المناسب للأعضاء والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس والإدارة التنفيذية .

وحيث أنّ تشكيل مجلس الإدارة قد تمّ بما يتوافق مع أحكام النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية قبل صدور نظام حوكمة الشركات ، فإنّ مجلس الإدارة لا يضم حالياً بين عضويته أي أعضاء مستقلين حسب النظام الأساسي والقانون الذي ينص على أنّ عضو مجلس الإدارة يجب أن يكون مساهماً في الشركة .

أسهم أعضاء مجلس الإدارة :

- 1- الشيخ / ناصر بن علي بن سعود آل ثاني - رئيس المجلس - عدد الاسهم: 3965197
- 2- الشيخ / محمد بن علي بن سعود آل ثاني - نائب رئيس المجلس - عدد الاسهم: 946670
- 3- الشيخ / جاسم بن خليفة آل ثان - عضو المجلس - عدد الأسهم : 576629
- 4- السيد / محمد بن حمد المانع - عضو المجلس - عدد الأسهم: 3899440
- 5- السيد / حمد بن محمد المانع - عضو المجلس - عدد الأسهم: 984883
- 6- السيد / راشد بن فيصل النعيم - ممثلاً عن مؤسسة الفیصل للتجارة والمقاولات عدد الاسهم : 614665
- 7- السيد / خليفة بن علي سعد الكعبي - عضو المجلس - ممثلاً عن شركة علي بن سعد الكعبي
- 8- السيد / جمال أبو نحل - عضو المجلس ممثلاً عن شركة الصاري التجارية عدد الاسهم: 3115724

المساهمين الكبار :

اسهم المسؤولين التنفيذيين :

- شركة ترست العالمية للتأمين
  - شركة نست انفستمنت
- عدد الأسهم : 5063746  
عدد الأسهم : 3667980

الأعضاء التنفيذيين :-

- 1- الشيخ / ناصر بن علي سعود آل ثاني
  - 2- السيد / جمال أبو نحل
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب  
الرئيس التنفيذي للتأمين

الأعضاء غير التنفيذيين :

- 1- الشيخ/ محمد بن علي سعود آل ثاني
  - 2- الشيخ / جاسم بن خليفة آل ثاني
  - 3- السيد / محمد حمد المانع
  - 4- السيد / حمد محمد حمد المانع
  - 5- السيد / راشد فيصل النعيمي
  - 6- السيد / خليفة علي سعد الكعبي
- عضو غير تنفيذي  
عضو غير تنفيذي  
عضو غير تنفيذي  
عضو غير تنفيذي  
عضو غير تنفيذي  
عضو غير تنفيذي

واجبات أعضاء مجلس الإدارة الإستثمارية :-

- 1- يدين كل عضو في مجلس الإدارة للشركة بواجبات العناية والإخلاص والتقيّد بالسلطة المؤسسية كما هي محدّدة في القوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها هذا النظام وميثاق المجلس .
- 2- يتعيّن على أعضاء مجلس الإدارة العمل دائماً على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة الشركة والمساهمين كافة.
- 3- يتعيّن على أعضاء مجلس الإدارة العمل بفاعلية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه الشركة.

يشارك الأعضاء غير التنفيذيين بشكل منتظم في جميع اجتماعات مجلس الإدارة ويقوموا ببدء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات حول الأمور الاستراتيجية والسياسة العامة بالشركة ، وتقييم الأداء للإدارة التنفيذية وإدارة الشركة بشكل عام .

كما يتولى الأعضاء غير التنفيذيين مسؤولية مراقبة وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة ومتابعة أعمال دائرة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والتحقيق في أي خروقات أو تجاوزات لأنظمة وسياسات العمل بالشركة وذلك من خلال عضويتهم الفاعلة في لجان التدقيق وإدارة المخاطر .

تتضمن لجنة الترشيحات و المكافآت أعضاء غير تنفيذيين تقوم بتقييم أداء رئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية بالشركة واختيار المرشحين لهذه المناصب وتحديد المكافآت الخاصة بهم من خلال عضويتهم في لجنة المكافآت والترشيحات بما يضمن حيادية وموضوعية اتخاذ القرارات بهذا الخصوص .

وحسب النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية يمكن عزل الرئيس أو أي من أعضاء المجلس من قبل الجمعية العامة للمساهمين بناءً على اقتراح الغالبية المطلقة لأعضاء المجلس أو بطلب من مساهمي الشركة المالكين لنسبة 25% من رأس مال الشركة المكتتب به .

يتم اعتماد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة للمساهمين بشكل سنوي في اجتماع الجمعية العامة العادية حسب متطلبات قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة. قامت لجنة المكافآت و الترشيحات بالبدء بدراسة آلية لتقييم أداء المجلس والأعضاء سنوياً للوقوف على مدى فاعلية المجلس في إدارة شؤون الشركة وتحقيق الأهداف الإستراتيجية المرسومة وتحديد أي نقاط ضعف لمعالجتها وتحسين وتطوير الأداء الإشرافي والرقابي للمجلس .

رئيس المجلس :-

يتولى رئيس مجلس الإدارة رئاسة اجتماعات المجلس ، ويكون مسؤولاً عن سير العمل وتنفيذ مهام المجلس بطريقة فعالة ، وتحضير والموافقة على جدول الأعمال والدعوة للاجتماعات

وتزويد أعضاء المجلس بكافة المعلومات الضرورية التي يتعين عليهم الاضطلاع عليها وفي الوقت المناسب ، والتأكد من مناقشة جميع الأمور المطروحة على جدول الأعمال بشكل مناسب .

كما يعمل رئيس المجلس على ان يبقى على اتصال دائم بالمساهمين والجهات الرسمية والرقابية ذات العلاقة ، ويتولى رئيس المجلس كذلك رئاسة اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة ويقوم بتقديم التقرير السنوي للجمعية العامة للمساهمين ومتابعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الإدارة .

#### اجتماعات المجلس :-

بناءً على أحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة يتوجب على المجلس الاجتماع عدد (6) مرات على الأقل في السنة . وقد بلغ عدد اجتماعات المجلس لعام 2013م (6) اجتماعات . وقد قام أعضاء المجلس بحضور الاجتماعات بشكل منتظم وفقاً للنظام .

#### لجان المجلس :-

تم تشكيل لجان تضطلع بمعاونة مجلس الإدارة في القيام بمهامه ومسئولياته وتطوير أدائه ، ويتم تشكيل هذه اللجان وتحديد المهام المنوطة بها ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها طبقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات ، ويبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات والمسؤوليات التي يفوضها لتلك اللجان .

#### 1- لجنة التدقيق الداخلي :-

تم تشكيل لجنة التدقيق الداخلي لمعاونة مجلس الإدارة في مراجعة واعتماد التقارير المالية للشركة و مراقبة نظام الرقابة الداخلية ، ومراقبة الالتزام مع القوانين واللوائح التنظيمية ذات العلاقة .

تتشكل هذه اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين بالمجلس :-

- |                             |                                    |
|-----------------------------|------------------------------------|
| رئيس اللجنة                 | 1- الشيخ/ محمد بن علي سعود آل ثاني |
| عضو اللجنة                  | 2- الشيخ/ جاسم بن خليفة آل ثاني    |
| عضو اللجنة                  | 3- السيد / خليفة بن علي سعد الكعبي |
| مستشار مستقل من خارج الشركة | 4- السيد / وليد السعدي             |
- و السيد / وليد السعدي بما لديه من خبرة واسعة في مجال التدقيق حيث أنه كان الشريك المدير لشركة آرثر أندرسون و إرنست و يونج .

#### المهام والمسؤوليات :-

- 1- الإشراف على عمل واستقلال المدققين الخارجيين ومناقشة تقاريرهم .
- 2- الإشراف على صحة ودقة البيانات المالية والتقارير السنوية وإعدادها حسب معايير المحاسبة الدولية والإفصاح .

- 3- مراجعة أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية والمالية بالشركة وطرق تفعيلها وتطويرها .
- 4- مناقشة الإدارة التنفيذية بالشركة في أي ملاحظات لدائرة التدقيق الداخلي وللمدقق الخارجي والتحقق في أية تجاوزات لأنظمة الرقابة الداخلية وتحديد المسؤولين .
- 5- تحديد مهام وصلاحيات وخطط العمل الخاصة بإدارة الرقابة الداخلية بالشركة .
- 6- الإشراف على جميع مهام و أعمال إدارة التدقيق الداخلي .

وتباشر هذه اللجنة مهامها من خلال ميثاقها المعتمد من قبل مجلس الإدارة ومن خلال تطبيق الاحكام المنصوص عليها بالمادة (17) من نظام حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق التي تخضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية. وقد اجتمعت اللجنة 5 مرات خلال عام 2013م .

#### 2- لجنة المكافآت والترشيحات :-

تتشكل هذه اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين بالمجلس والأعضاء المستقلين :-

- 1- السيد / راشد بن فيصل النعيمي  
رئيس اللجنة
- 2- السيد / وليد السعدي  
عضو مستقل
- 3- السيد / مفيد سكر  
مستشار مستقل

#### المهام والمسؤوليات :-

- 1- ترشيح الأعضاء الجدد لعضوية مجلس الإدارة وإعادة ترشيح الأعضاء الحاليين للانتخاب بواسطة الجمعية العامة .
  - 2- إجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء المجلس .
  - 3- تحديد السياسة العامة للأجور والمكافآت بالشركة ، وتحديد المكافآت التي يتقاضاها الرئيس وأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا بالشركة.
  - 4- مراجعة معايير تقييم الأداء لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا لأغراض تحديد المكافآت السنوية .
- وتباشر هذه اللجنة مهامها من خلال ميثاقها المعتمد من قبل مجلس الإدارة. وقد اجتمعت اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام 2012م .

#### 3- لجنة إدارة المخاطر :-

تم تشكيل هذه اللجنة لمعاونة المجلس في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية والتشغيلية التي تواجهها الشركة . تتشكل هذه اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين بالمجلس بالإضافة للأعضاء المستقلين :-

- 1- السيد / خليفة علي سعد الكعبي  
رئيس اللجنة
- 2- الشيخ / محمد بن علي آل ثاني  
عضو اللجنة

#### المهام والمسؤوليات :-

- 1- مناقشة واعتماد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المالية والتشغيلية بالشركة .
- 2- تقييم ممارسات إدارة المخاطر بالشركة وتطويرها بما يلائم متطلبات العمل .

- 3- دراسة وتقديم التوصيات للمجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بخصوص مخاطر العمل المختلفة التي تم تحديدها وأثرها على السمعة والوضع المالي للشركة .
- 4- الإشراف على مهام و أعمال إدارة المخاطر بالشركة .
- 5- مراجعة أعمال الخبير الاكتواري المستقل فيما يتعلق بتقرير الوضع المالي والذي يقدم لمصرف قطر المركزي متضمناً رأي الخبير الاكتواري في كل من الأداء المالي للشركة وسياسة تقييم المخاطر ، الاحتياطات الفنية وكذلك أسعار التأمين ، حيث أن الخبير الاكتواري المستقل يعتمد من قبل مصرف قطر المركزي لتقديم هذا التقرير بشكل سنوي وتفصيلي ، هذا وقد اعتمد مصرف قطر المركزي السيد / كريستوس باتساليديس كخبير إكتواري مستقل .
- وقد عقدت اللجنة (3) إجتماعات خلال عام 2013م .

#### الفصل بين السلطات :

يوجد فصل واضح للمسؤوليات والمهام بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ، حيث يتولى الشيخ / ناصر بن علي بن سعود آل ثاني منصب رئاسة المجلس والعضو المنتدب بالشركة بما يتماشى مع قانون الشركات التجارية القطري ، وهو المسؤول عن رئاسة المجلس وسير أعماله ورسم الاستراتيجية العامة وخطط العمل بالشركة مع أعضاء المجلس . بينما يتولى السيد/ غازي أبو نحل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة ، وهو المسؤول عن الإدارة التنفيذية للشركة .

#### الإدارة التنفيذية :-

الرئيس التنفيذي للمجموعة هو المسؤول عن الإدارة التنفيذية اليومية لأعمال الشركة ، وهو مسئول أمام مجلس الإدارة عن تطبيق قرارات المجلس واستراتيجية العمل المعتمدة حسب الأهداف المرسومة من قبل المجلس وعن الإشراف والرقابة على كافة الإدارات والأقسام بالشركة .

ويساعد الرئيس التنفيذي للمجموعة على أداء مهامه وإدارة العمليات اليومية للشركة طاقم الإدارة التنفيذية بالشركة ، ويضم: -

- 1-السيد / جمال أبو نحل الرئيس التنفيذي للتأمين  
2-السيد / عبدالله براج نائب الرئيس التنفيذي لأعمال الاستثمار

#### اللجان الإدارية :

من أجل تفعيل ممارسات الحوكمة وترشيد اتخاذ القرارات التنفيذية بالشركة ، فقد تم تشكيل اللجنة التنفيذية بالشركة وهي لجنة إدارية دائمة من الأعضاء التنفيذيين بالمجلس وأعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

#### مهام ومسؤوليات اللجنة التنفيذية :-

- 1- مراقبة أداء الشركة بشكل عام وتقديم التقارير الخاصة بذلك للمجلس .



2- مناقشة واتخاذ القرارات في الأمور ذات الاختصاص ضمن نطاق صلاحياتها المالية والإدارية .

3- مساعدة المجلس في إعداد وتقييم استراتيجية وخطط العمل بالشركة .

4- مساعدة المجلس في إعداد واعتماد الموازنة التقديرية للشركة والشركات التابعة .

5- مساعدة المجلس في إدارة المحفظة الاستثمارية للشركة .

#### الهيكل التنظيمي للشركة :-

في إطار التطوير المستمر لأداء الشركة ، وضماناً لتفعيل الاستراتيجيات المرسومة وخطط العمل المستقبلية وما يتطلبه ذلك من التطوير في الهيكل الإداري بالشركة ، قام المجلس بتعديل الهيكل التنظيمي للشركة ليضم كافة الإدارات والأقسام والشركات التابعة لها ، وقد تمّ اعتماد الهيكل التنظيمي المعدل للشركة من قِبَل المجلس (مرفق طيه الهيكل التنظيمي للشركة ) الذي بموجبه تمّ إعادة تنظيم الهيكل الإداري بالشركة ليشمل ثلاث قطاعات رئيسية : أعمال التأمين ، أعمال الاستثمار ، الخدمات المساندة ، وتدار العمليات الاستثمارية للشركة من خلال شركة استثمارية قابضة مملوكة بالكامل للشركة تشرف بشكل مباشر على إدارة استثمارات الشركة .

وقد تمّ التركيز في الهيكل التنظيمي المعدل على دمج بعض الخدمات الإدارية المساندة (المالية ، الموارد البشرية تكنولوجيا المعلومات ) لتخدم احتياجات الشركة والشركات التابعة لضمان الاستخدام الأمثل لموارد الشركة البشرية والتقنية ولتقليل التكاليف التشغيلية، وعلى تطوير خدمات العملاء عن طريق استحداث إدارات وأنشطة جديدة بالشركة (التخطيط الاستراتيجي وتطوير الأعمال) بهدف زيادة القدرة التنافسية للشركة وإرضاء العملاء الحاليين وكسب العملاء الجدد للشركة ، وعلى تفعيل نظام الحوكمة بالشركة عن طريق استحداث مهام إدارة المخاطر والامتثال بالشركة بالإضافة الى تعزيز الكادر المهني بإدارة التدقيق الداخلي .

#### خطة تتابع السلطة :-

قامت الإدارة التنفيذية بالشركة بإعداد خطة تتابع السلطة التي تعنى بانتقاء وتدريب وتطوير أفضل الكفاءات الإدارية وإعدادها للمراكز الإدارية العليا بالشركة ، بحيث يتم نقل السلطات والمهام الإدارية الرئيسية بالشركة في حال الاستقالة أو انتهاء الخدمات الى الأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة المطلوبة بشكل سلس ومهني وبدون أي تأثير سلبي على أعمال وأنشطة الشركة .

وتأتي هذه الخطوة إدراكاً بأهمية وضرورة إعداد الجيل الثاني من القيادات في الشركة للنهوض بمسؤولياتهم والحفاظ على سير أعمال الشركة ونجاحاتها وتطويرها في المستقبل .

وقد تمّ تطبيق هذه الخطة في الشركة بحيث تمّ تحديد نواب لرؤساء معظم الإدارات بالشركة في حال غيابهم ، ويتم تحديد أولويات الترقيات بالشركة بعد تقييم القدرات والمهارات الإدارية

للموظفين التي تمكنهم من الإطلاع بمسؤولياتهم الوظيفية والإدارية ومن شغل المناصب الوظيفية الأكثر تقدماً .

#### الرقابة الداخلية :-

لقد تمّ اعتماد نظام الرقابة الداخلية في الشركة من قِبَل المجلس والذي يتضمن السياسات والقواعد والإجراءات التنظيمية الداخلية للشركة في إطار نظام الحوكمة الذي تعتمده الشركة .

ويوفر نظام الرقابة الداخلية بالشركة البيئة الرقابية والتنظيمية اللازمة لإدارة الشركة ومراقبة الأداء بشكل فعال وحسب السياسات والضوابط الموضوعية من قِبَل مجلس الإدارة ، كما يقوم بوضع حدود فاصلة وواضحة للمسؤوليات والصلاحيات الوظيفية بالشركة على كافة المستويات وللمساءلة في حال حدوث أي خلل أو ضعف أو تقصير .

ويعمل نظام الرقابة الداخلية على توفير الضمان المطمئن وليس المطلق للمساهمين وللمجلس لحفظ وسلامة أصول الشركة ، صحة ودقة المركز والأداء المالي للشركة ، والكشف عن أي غش أو أخطاء أو تجاوزات للسياسات والأنظمة المالية والإدارية المطبقة في الشركة . إن مجلس الإدارة مسؤول بالأساس عن وضع و الإشراف على نظام الرقابة الداخلية بالشركة ، ويقوم بتحويل الإدارة التنفيذية بالشركة بمسؤوليات وصلاحيات التطبيق الفعال لإجراءات الرقابة الداخلية في كافة إدارات وأقسام وأنشطة الشركة .

ويعتمد نظام الرقابة الداخلية بالشركة على نظام الصلاحيات المالية والإدارية الذي يحدد صلاحيات اتخاذ القرارات الإدارية والمالية والاستثمارية للمجلس وللإدارة التنفيذية بكافة مستوياتها ، وعلى سياسات وإجراءات العمل المعتمدة بكافة إدارات الشركة والتي تمّ اعتمادها من قِبَل مجلس الإدارة . كما تمثل وحدات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال بالإضافة إلى المدقق الخارجي للشركة ركائز نظام الرقابة بالشركة والجهات المنوط بها الرقابة على تطبيقه والالتزام بسياسات وإجراءات العمل بالشركة واكتشاف أية تجاوزات وإيصالها بشكل مباشر لمجلس الإدارة واقتراح سبل معالجتها .

وتقوم لجنة التدقيق وبالنيابة عن المجلس بمراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية وبتقييم النظم والسياسات والإجراءات الداخلية من خلال أعمال التدقيق والمراجعة التي يقوم بها المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وبتقديم التقارير للمجلس عن مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة و تقديم التوصيات لتطوير وتفعيل العمل بهذه الأنظمة . بالإضافة إلى ذلك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق تلك السياسات و الإجراءات الداخلية . لا توجد خلال العام السابق أية خروقات أو اخفاقات في تطبيق نظام الرقابة الداخلية بالشركة تؤثر بصورة جوهرية على الأداء المالي والإداري للشركة .

#### التدقيق الداخلي :-

يوجد بالشركة وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي تتبع وظيفياً للمجلس وتكون مسؤولة أمامه وترفع تقاريرها للمجلس من خلال لجنة التدقيق ومسؤولية الوحدة في تقييم مدى الالتزام

بتطبيق نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة من قبل الإدارة التنفيذية واكتشاف أية تجاوزات وتحديد نقاط الضعف والمخاطر في النظام وتقديم التوصيات لمعالجتها .

تدار الوحدة بشكل مستقل وظيفياً بحيث تتبع مجلس الإدارة وتقوم بالتنسيق إدارياً مع الرئيس التنفيذي للمجموعة وليس لها أية مهام إدارية تنفيذية بالشركة ويتم تحديد مكافآتها من قبل المجلس مباشرة مما يضمن حياديتها واستقلاليتها وموضوعية تقاريرها .  
تتكون وحدة التدقيق الداخلي بالشركة من مشرف تدقيق داخلي كفؤ وذو خبرة في هذا المجال ، يقوم باعداد وتنفيذ برامج التدقيق الداخلي لأعمال وأنشطة الشركة . و يعاونه مدقق داخلي لتعزيز و توسيع نطاق عمل الوحدة والإشراف بشكل فعال ودوري على جميع أعمال الشركة و على تعويضات التأمين بشكل خاص .

تقوم وحدة التدقيق الداخلي باتباع طريقة التدقيق المبنية على تقييم المخاطر و ذلك باتباع أحدث أنظمة التدقيق العالمية المتبعة حيث يقوم باستقدام نظام (Team Mate) .

تقوم وحدة التدقيق الداخلي بالشركة باعداد تقرير دوري كل ثلاثة شهور ، ويتم رفعه الى لجنة التدقيق بالمجلس ، ويتضمن :

- 1- تقييم إجراءات الرقابة الداخلية والإشراف على الشؤون المالية بالشركة .
- 2- إجراءات الرقابة والإشراف على الأنظمة والإجراءات التشغيلية بالشركة .
- 3- تقييم مدى تطبيق والالتزام بنظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية .
- 4- القيام بأعمال التدقيق المالي و التشغيلي المناسبين .
- 5- الإخفاق والتجاوزات في تطبيق الرقابة الداخلية ومواطن الضعف في النظام والإجراءات التي تم اتخاذها من الإدارة التنفيذية لمعالجتها .

#### مراقب الحسابات الخارجي :-

يقوم مراقب الحسابات الخارجي بإجراء تدقيق خارجي ومستقل بشكل سنوي ومراجعة بشكل نصف سنوي للبيانات المالية ، ويقدم تقريره عن المركز والأداء المالي للشركة ورأيه في القوائم المالية المجمعة والمعدة من قبل إدارة الشركة للجمعية العامة العادية للمساهمين في اجتماعهم السنوي ، كما يقوم بالرد على أي استفسارات من قبل المساهمين .

وقد تم تعيين مكتب Ernest & Young كمراقب حسابات خارجي للشركة للسنة المالية 2013م في اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين المنعقد بتاريخ 2013/3/18م، وهذه هي السنة الثانية لمراقب الحسابات الخارجي وسوف تلتزم الشركة باحكام نظام حوكمة الشركات التي تقضي بتغيير مدققي الشركة الخارجيين كل ثلاث سنوات كحد أقصى.  
لم تتعاقد الشركة مع مكتب مراقب الحسابات الخارجي لتقديم أي استشارات مهنية أو أية خدمات ذات علاقة خلال العام عدا إجراء التدقيق الخارجي لحسابات الشركة .

## إدارة المخاطر :-

قام المجلس باعتماد الإطار العام لإدارة المخاطر بالشركة والذي يعنى بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المختلفة بالشركة . وإدراكاً من المجلس لأهمية إدارة المخاطر بالشركة ومدى تأثيرها على أعمال الشركة وخططها المستقبلية ، فقد تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر بالمجلس لمساعدة المجلس في تقييم وإدارة المخاطر التي تواجهها الشركة .

يُشكل قبول وإدارة المخاطر التأمينية جزءاً أساسياً من أعمال الشركة في مجال التأمين ، ولكن المقصود بإدارة المخاطر هنا هي المخاطر المالية والتشغيلية الموروثة في أعمال الشركة والتي تواجهها الشركات بشكل عام نتيجة قيامها بأعمالها وأنشطتها التجارية والاستثمارية .

وبهذا الصدد قامت الشركة بإنشاء وحدة مستقلة بالشركة لإدارة المخاطر كما يتم الاستعانة بخبرات مستشار خارجي يقوم بمهام تقييم إدارة المخاطر .

وتتلخص إجراءات تحديد وتقييم وإدارة المخاطر في الشركة في اعداد وتحديث سجل المخاطر الذي تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة ، والذي يوثق مدى ورغبة وقدرة الشركة على تحمل المخاطر المالية والتشغيلية المختلفة والذي يتم الاسترشاد به عند تقييم إدارة المخاطر بالشركة ، ومن ثم تحديد المخاطر المختلفة التي تواجهها الشركة في كافة أنشطتها واعمالها ، وذلك بالتنسيق مع الإدارات والأقسام المختلفة .

بما أن إدارة التدقيق الداخلي تقوم باتباع طريقة (Risk Base Audit) فإنه يتم عمل التنسيق المباشر و المستمر مع إدارة المخاطر .

تقوم وحدة إدارة المخاطر بتصنيف وترتيب أولويات إدارة المخاطر المختلفة بحسب مدى تأثيرها على أنشطة الشركة وسلامة مركزها المالي ، وتوثيق ذلك من خلال الإعداد والاحتفاظ بسجل المخاطر الذي من خلاله تتم متابعة المخاطر التي تم تحديدها في كافة أنشطة الشركة والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المجلس والإدارة التنفيذية لإدارة هذه المخاطر إما بإزالة مسبباتها وآثارها بشكل كامل أو التخفيف من أثرها أو قبول هذه المخاطر كنتيجة طبيعية لأعمال الشركة .

تقوم لجنة إدارة المخاطر وبشكل دوري بمراجعة وتقييم ممارسات إدارة المخاطر بالشركة ، ومتابعة السجل الرئيسي للمخاطر بالشركة ومدى فاعلية وتطبيق الإجراءات التي تم تحديدها لإدارة واحتواء هذه المخاطر من قبل الإدارة التنفيذية بالشركة ، ولرفع التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص وللتدخل في الحالات التي تستلزم معالجة سريعة وفعالة من قبل المجلس في حال عدم التوصل الى اتفاق مع الإدارة التنفيذية حول إدارة هذه المخاطر . وتشمل مخاطر العمل المخاطر الرئيسية التالية :-

## المخاطر المالية :-

1- مخاطر السوق : وتشمل في مجال الاستثمار تقلبات الأسواق المالية وأسعار الأسهم و السندات والأوراق المالية الأخرى وأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات . وفي مجال التأمين تتمثل مخاطر السوق في مدى توافر فرص إعادة التأمين والتقلبات في أسعار الأقساط التأمينية الناتجة عن وقوع أخطار تأمينية كالزلازل والفيضانات والإضرابات والحروب .  
و قد قامت الشركة بإدارة هذه المخاطر وتقليل فرص حدوثها أو مدى تأثيرها على الشركة عن طريق اعداد وتطبيق سياسة الاكتتاب لأعمال التأمين وسياسة توزيع الأصول الاستثمارية .

2- مخاطر السيولة : وتتمثل في عدم توافر السيولة والتدفقات النقدية اللازمة لمواجهة احتياجات العمل والالتزامات المالية على المدى القصير ، وبهذا الصدد تقوم الإدارة المالية بعمل تقارير دورية تبين احتياجات السيولة للشركة ، وبناءً عليها يتم الاحتفاظ بالموارد النقدية الكافية أو الحصول على تسهيلات مصرفية لسد أي عجز على المدى القصير .

3- المخاطر الائتمانية : والتي تنتج عن مدى قدرة الطرف الثاني على الوفاء بالتزاماته التعاقدية . وتشمل في أعمال التأمين قدرة معيدي التأمين وأصحاب الأقساط التأمينية على الوفاء بالتزاماتهم المالية التعاقدية تجاه الشركة . ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق مراجعة التصنيف الائتماني لمعيدي التأمين والتفكير بسياسة الائتمان المتبعة في الشركة لإعطاء تسهيلات الدفع للعملاء . وبالنسبة لعمليات الاستثمار ، تتمثل مخاطر الائتمان بشكل رئيسي في التصنيف الائتماني للأوراق المالية أو للشركة المصدرة لهذه الأوراق . ويتم تقليل هذه المخاطر عن طريق سياسة الاستثمار في الأوراق المالية ذات التصنيف الائتماني الجيد ، ومراقبة أي تغييرات على التصنيف الائتماني للأوراق المالية التي تم الاستثمار بها .

4- المخاطر التشغيلية : وتشتمل على أخطاء الموظفين أو أنظمة المعلومات في تنفيذ الأعمال المطلوبة بشكل صحيح ، والمخاطر الناتجة عن عدم الالتزام بالمتطلبات الرقابية والقانونية ، والمخاطر الناتجة عن تضرر سمعة الشركة وقدرتها على أداء أنشطتها بشكل فعال . ويتم تقليل فرص حدوث هذه المخاطر ومعالجتها والتعامل معها عن طريق التطبيق الفعال لأنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.

التصنيف :-

لقد تم منح الشركة خلال عام 2013م تصنيف (A-) (ممتاز) من قبل مؤسسة AM Best العالمية المتخصصة بتصنيف شركات التأمين و يعكس هذا التصنيف صلاية الوضع المالي والفني والائتماني للشركة ومثانة الوضع التنافسي المحلي والإقليمي للشركة .

الإمتثال :-

إدراكاً من المجلس لأهمية دور ضابط الامتثال في استكمال مقومات نظام الرقابة الداخلية بالشركة ومخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب ، فقد قامت الشركة باستحداث وحدة امتثال

مستقلة تعنى بكل متطلبات التزام الشركة بالقوانين والأنظمة الرسمية والتي تخضع لها الشركة بالإضافة لوضع سياسات وإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب . وتعتبر الشركة من أوائل شركات التأمين المحلية في الدولة في تأسيس وحدة للامتثال .

ويشرف على هذه المسؤولية ضابط امتثال متفرغ ومستقل عن الإدارة التنفيذية ، يقوم بمهام الإشراف على تطبيق الإطار العام للامتثال القانوني والتنظيمي في الشركة بالإضافة لنظام حوكمة الشركات التي تخضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي وعمل التقارير الدورية بشكل ربع سنوي عن مدى التزام الشركة بكافة القوانين والأنظمة ذات العلاقة وقواعد السلوك المهني و نظام حوكمة الشركات وعن وجود أية مخالفات بهذا الخصوص .

وخلال العام السابق ، لم يتم فرض أي غرامات مالية او عقوبات ذات أهمية من قِبَل الجهات الرقابية بالدولة لعدم الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة .

#### تعاملات الأطراف ذات العلاقة :-

تتضمن سياسة الشركة المتعلقة بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بحسب تعريفهم في نظام حوكمة الشركات القواعد والإجراءات التي تحكم دخول الشركة في أية تعاملات مالية أو تجارية مع طرف ذي علاقة . إن سياسة الشركة في التعامل مع الأطراف ذات العلاقة أن تكون على أساس تجاري بحت وفقاً لأسعار السوق ، وإعطاء فرص متساوية للطرف ذي العلاقة والمنافسين الآخرين بنفس الشروط والتي تحقق مصلحة الشركة بالدرجة الأولى . وتقوم هذه السياسة على مبادئ الشفافية والإفصاح الكامل للتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ، حيث تقوم الشركة بالإفصاح اللازم في التقرير السنوي للشركة ، كما يتم إعلام المساهمين بشكل مباشر في الجمعية العامة عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة .

إن سياسة الشركة في حال وجود أي مسألة تضارب مصالح او أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة ، سواءً بين الشركة وأي من أعضاء مجلس الإدارة أو مع أي طرف آخر ذي علاقة ، بأن يتم طرح الموضوع للنقاش في اجتماع المجلس ، وان يتم التصويت والموافقة عليه في غياب العضو المعني الذي لا يحق له المشاركة في الاجتماع و التصويت والموافقة على التعاملات الخاصة به .

إن إدارة التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق بالمجلس تولى أهمية وعناية خاصة لمراجعة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتأكد من أنها تمت وفقاً لسياسة الشركة بهذا الخصوص ، وأنه تم الإفصاح عنها بالشكل المطلوب وأنه تم اطلاع المدقق الخارجي عليها بشكل واضح وكامل .

#### الإفصاح :-

تقوم الشركة بالالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في نظام حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق الخاضعة لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية ، ، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإفصاح المطلوب بشكل كامل ودقيق ، وأن تكون المعلومات الواردة فيه صحيحة و دقيقة .

## متطلبات الإفصاح :-

- 1- الإفصاح بشكل تفصيلي حول جميع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة .
  - 2- إعداد التقارير المالية للشركة بما يتوافق مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية IAS/IFRS
  - 3- الإفصاح عن تداول أعضاء المجلس في أسهم الشركة وأوراقها المالية الأخرى وسياسة الشركة بهذا الخصوص والإجراءات التي تحكم تداول أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والموظفين بالشركة .
  - 4- الإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين الكبار بالشركة .
  - 5- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسيرة الذاتية لأعضاء المجلس بما في ذلك مستواه التعليمي وخبراته وعضويته في مجالس إدارات لشركات أخرى .
  - 6- الإفصاح عن لجان مجلس الإدارة التي تم تشكيلها وعن أسماء ومؤهلات أعضائها .
- تقوم الشركة بإعداد التقارير المالية للشركة حسب المعايير الدولية ونشرها في التقرير السنوي للشركة الذي يتم توزيعه على المساهمين في الجمعية العامة العادية متضمناً تقرير المدققين الخارجيين حول البيانات المالية للشركة .
- كما تقوم الشركة بعمل الإفصاح اللازم عن تداولات أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة وعن عدد أسهم أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية وكبار المساهمين لسوق الأوراق المالية عند أخذ الموافقات اللازمة لذلك من إدارة التداول بالسوق .

وبالنسبة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسيرة الذاتية للأعضاء وعن لجان المجلس فإنّ الشركة تعمل على تطبيق الإجراءات اللازمة لعمل الإفصاح المطلوب بما يتوافق مع أحكام حوكمة الشركات.

## حقوق المساهمين :-

رأس مال الشركة المصدر والمدفوع يبلغ (576.460.500) ريال قطري ، مقسم على عدد (57646050) سهم عادي بقيمة اسمية 10 ريالات قطرية للسهم الواحد . لم تصدر الشركة أية أسهم ممتازة أو سندات أو أوراق مالية أخرى عدا الأسهم العادية المصدرة لمساهمي الشركة العاديين، ويتم الإفصاح عن تفاصيل هيكل رأس المال بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة .

ويتمتع مالكي الأسهم العادية بالشركة بجميع الحقوق الممنوحة لهم بموجب قانون الشركات التجارية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بما فيها الحقوق المتساوية في التصويت على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعلى اعتماد البيانات المالية السنوية وتعيين المدققين الخارجيين والموافقة على أي تعديلات على هيكل رأس المال للشركة وذلك على مبدأ صوت واحد للسهم الواحد ويمكن للمساهمين استخدام حق التصويت شخصياً أو عن طريق تفويض مساهم آخر للتصويت عنه بالوكالة .وتقوم الشركة بمراعاة احترام حقوق المساهمين بما يضمن العدالة والمساواة لكافة المساهمين .

تحتفظ الشركة بسجل خاص للمساهمين يوضح أسماء المساهمين وملكية الأسهم والجزء المدفوع ويتم تحديثه بعمليات انتقال ملكية الأسهم ، وللمساهمين الحق في الاطلاع على هذا السجل مجاناً بموجب النظام الأساسي للشركة .

وتقوم الشركة بإعلام المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة بتوافر نسخ من سجل أعضاء مجلس الإدارة والعقد التأسيسي والنظام الأساسي للشركة والمعلومات عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة والمعلومات عن المرشحين الى عضوية مجلس الإدارة قبل الانتخابات وأية معلومات أخرى يمكن الحصول عليها للمساهمين العاديين أو للمساهمين الذين يمتلكون نسبة معينة من رأس مال الشركة وذلك في قسم شؤون المساهمين بالشركة وعن إجراءات الحصول على هذه المعلومات في الوقت المناسب وبشكل منتظم .

كما تقوم الشركة بإخطار الجهات الرقابية المعنية بكافة المعلومات ذات العلاقة بما فيها البيانات المالية للشركة وأية تغييرات على رأس المال عن طريق النشر في الجرائد الرسمية وكذلك في الموقع الإلكتروني للشركة ولمصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر وشركة قطر للايداع المركزي .

ويتضمن النظام الأساسي للشركة أحكام تضمن حق المساهمين المالكين لنسبة 25% من الأسهم في رأس مال الشركة في الدعوة الى عقد جمعية عامة غير عادية وإدراج بنود على جدول الأعمال وطرح أسئلة وتلقي الأجوبة المناسبة من المجلس وحق اتخاذ القرارات بالمسائل المطروحة في نطاق صلاحياتهم المكفولة بالقانون والنظام الأساسي .

كما تقوم الشركة بدراسة تضمين نظامها الأساسي أحكاماً لحماية صغار المساهمين أو مساهمي الأقلية بما يتوافق مع القوانين الرسمية ذات الصلة في حال إتمام صفقات استحواذ كبيرة أو الموافقة على تغييرات جوهرية لرأس مال الشركة بما في ذلك آليات إطلاق عرض بيع لجمهور المساهمين في حال حدوث تغيير في رأس مال الشركة يزيد عن سقف معين يتم تحديده ، مما يضمن المساواة في حقوق بيع الأسهم لصغار المساهمين مع المساهمين الكبار .

#### حقوق أصحاب المصالح الأخرى :

تعنى السياسة العامة للشركة والتي ينتهجها المجلس باحترام والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح الأخرى في الشركة ، بما في ذلك الموظفون والدائنون والعملاء والموردون والشركاء الاستراتيجيون والمستثمرون بما يتماشى مع نظام حوكمة الشركات وقواعد السلوك المهني ، وبما يكفل حصولهم على المعلومات ذات الصلة بشفافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم بناءً على معطيات ومعلومات سليمة.

وتحتفظ الشركة بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى حيث تقوم بنشر المعلومات المتعلقة بالوضع والأداء المالي للشركة وخطط



العمل المستقبلية والمشاريع الاستثمارية بشكل منتظم في الصحف الرسمية وعن طريق المؤتمرات الصحفية وعن طريق الموقع الإلكتروني للشركة .

كما تحتفظ الإدارة التنفيذية بقنوات اتصال مفتوحة مع الموظفين بالشركة على مستوياتهم المختلفة تمكنهم من إبداء رأيهم في أية أمور ذات أهمية والتي لا يمكن إيصالها عبر قنوات العمل الرسمية . يعمل المجلس على وضع و اعتماد سياسة تسمح للعاملين بالشركة ابلاغ المجلس بالتصرفات والعمليات غير القانونية في حال اكتشافها أو العمليات المثيرة للريبة والمضرة بمصلحة الشركة والتجاوزات لنظام الرقابة الداخلية والسياسات وإجراءات العمل المعتمدة من قبل المجلس وتوضح الإجراءات الواجب اتباعها لإيصال المعلومات اللازمة في مثل هذه الحالات مما يضمن للموظف السرية والحماية من أي ردّة فعل سلبية من رؤسائه أو المسؤولين التنفيذيين .

#### توزيع الأرباح :-

يتم اقتراح نسب توزيع الأرباح من توزيعات نقدية أو أسهم مجانية من قبل مجلس الإدارة حسب الوضع المالي وأداء الشركة للسنة المالية المنتهية، ويتم مناقشته والموافقة عليه واعتماده من قبل الجمعية العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي العادي وغير العادي في حال توزيع أسهم مجانية.

يتبنى المجلس سياسة متوازنة لتوزيع الأرباح تعتمد على تدوير جزء من الأرباح لزيادة رأس مال الشركة ولبناء الاحتياطات اللازمة لمواجهة عمليات التوسع في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للشركة في المرحلة القادمة مع الحفاظ على توزيعات سنوية بنسبة 10% من رأس مال الشركة المدفوع على الأقل ، لموازنة المصالح والأهداف الاستثمارية للشركة من جهة وللمساهمين من جهة أخرى .

ناصر بن علي بن سعود آل ثاني  
رئيس مجلس الإدارة